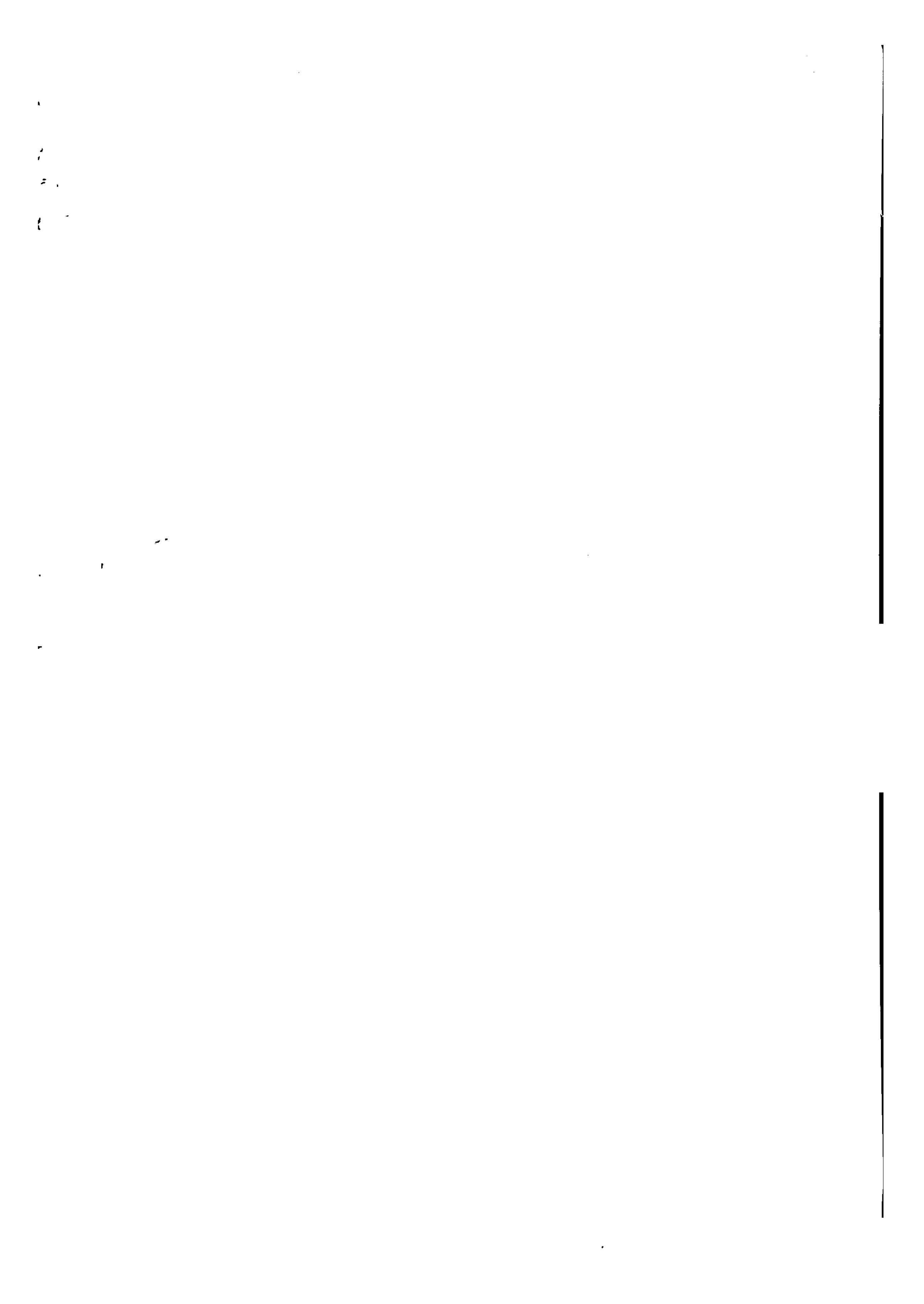
سقوط الحكم البرتغالي

في الخليج العربي

د. محمد حسن العيدروس
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر
جامعة الإمارات العربية المتحدة

دار المتنبي للطباعة والنشر



سقوط الحكم البرتغالي في الخليج العربي

دار المتنبي للطباعة والنشر

أبوظبي: ص.ب٢٦١٧١ هاتف٣١١٩٧٧ ـ ٣٣٩١٩١

سقوط الحكم البرتغالي في الخليج العربي

(١٦٢٢ ـ ١٦٥٠)

د. محمد حسن العيدروس

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر

جامعة الإمارات العربية المتحدة

الطبعة الأولى

الإهـــداء

إلى الوالد العزيز

حسن أحمد علوي العيدروس

الذي كان له الفضل الأول في ظهور هذه المادة العلمية

فلولاه لم تخرج إلى الوجود

وله مني كل حب وتقدير

د . محمد حسن العيدروس

مقدمة

كان الحكم البرتغالي للخليج العربي بداية الاستعمار الأوروبي، وتدهور التجارة العربية، ولكن نهاية الحكم البرتغالي كانت بداية ظهور القوة الاستعمارية الأوربية الجديدة والمتمثلة في «هولندا» و«بريطانيا».

ولكن الذي يهمنا هو قيام دولة قوية في تاريخ الخليج العربي، هي دولة اليعاربة التي كانت من عوامل سقوط الحكم البرتغالي في الجانب العربي، بعدما سقط الحكم البرتغالي في الجانب الشرقي من مدخل الخليج العربي.

ولم تحرر دولة اليعاربة عمان بما فيها الإمارات والبحرين ومنطقة «كنج» في الساحل الفارسي فحسب، وإنما بدأت تلاحقه إلى الهند وشرق أفريقيا؛ وحاولت معالجة هذا الموضوع بشكل متكامل ومتوافق من أسبابها ونتائجها.

وكان فشل السياسة البرتغالية في المنطقة قد أدى إلى سقوط حكمها، وكان من نتائجه تدهور النظام الاقتصادي القديم، وظهور

الثورة الصناعية والنظام الرأسمالي الجديد في أوروبا لتراكم رؤوس الأموال. ونهاية الوجود السياسي والعسكري البرتغالي من الخليج العربي، والذي بدأ من هرمز عام (١٦٢٢) وانتهى في مسقط عام (١٦٥٠).

فشل السياسة البرتغالية

بدأت عوامل سقوط الحكم البرتغالي مع قيامه في المنطقة، لاتباع البرتغال سياسة فاشلة من البداية. ولكن نظراً للتفوق العسكري، مقابل ضعف المقاومة العربية الوطنية، كان ذلك من أسباب تأخر سقوط الحكم البرتغالي.

ولا ننسى التنافس الأوروبي، وخاصة الأنكلو - هولندي ضد البرتغال والاسبان، والذي جاء متأخراً أيضاً مع نهاية القرن السادس عشر، بعد تحرر هولندا من الاسبان ومحاولة نهوض بريطانيا بكيانها.

ولهذا سوف ندرس فشل السياسة البرتغالية، التي حملت بذور الإخفاق منذ مجيئها إلى المنطقة.

فقد أدى تعارض المصالح الاقتصادية التجارية بين الأوروبيين المسيحيين الكاثوليك البرتغال و«البنادقة» إلى الصراع والعداء في شرق البحر المتوسط، في الوقت الذي أدى التقاء المصالح الاقتصادية التجارية بين مسلمي «المماليك» ومسيحيي «البنادقة» إلى التحالف فيما بينهما.

ولهذا فإن العامل الديني قد لا يكون سبباً في بداية الصراع، بقدر ما هو عامل اقتصادي تجاري، برغم اندفاع البرتغاليين

بالروح الصليبية ظاهرياً. ولكن في الحقيقة كان اندفاعاً اقتصادياً وتجارياً، والتمسك بالروح الصليبية إنما كان القصد من ورائه هو كسب العالم المسيحي الأوروبي وبابا «الفاتيكان» ورفع معنويات الجنود بالدافع والحماس الصليبي لكسب المعارك وتحقيق السيطرة والهيمنة الاستعمارية.

ومع هذا يصعب الفصل بين العامل الاقتصادي والديني، وقد يكون في البداية صليبياً دينياً ثم تحول بعد السيطرة واستغلال الشعوب في آسيا وأفريقيا إلى العامل الاقتصادي التجاري، ونلاحظ أيضاً في الفترة المتأخرة قلة التعصب الديني.

أما بالنسبة للأعمال غير الإنسانية من البطش والتنكيل والتعصب الديني ومحاولة الوصول إلى الأماكن المقدسة في الحجاز لتدميرها في بداية الحكم البرتغالي للمنطقة. فيرجع هذا إلى حب الانتقام وهو امتداد لحروب الاسترداد ضد العرب حكام شبه جزيرة «ايبريا» بالأمس.

ولهذا يمكن القول بأنه من الصعب جداً الفصل بين الدافع الصليبي والدافع التجاري الاقتصادي، أو تفضيل أحدهما على الآخر.

كان الوصول إلى الشرق للسيطرة على التجارة، دون الحاجة إلى الوسطاء العرب والبنادقة، من الأهداف الأساسية للسياسة

البرتغالية. وبرغم أنهم حققوا هذا الهدف، واحتلوا سواحل الهند الغربية في «غوا» عام (١٥٠٥)، فلماذا اتجهت السياسة البرتغالية إلى الجزيرة العربية التي لا تحتوي أي موارد اقتصادية قد تغري بالاحتلال؟.

قد يرجع ذلك إلى فشل البرتغال في تحقيق السيطرة الكاملة على التجارة التي ظلت تحت أيدي العرب، وكذلك موانئها المزدهرة بتجارة إعادة التصدير المعروفة اليوم «بالترانزيت» مثل «البحرين وقطر وشحر ومكلا وعدن ومخا» .. وغيرها.

واستمرت التجارة في التسرب إلى «القاهرة والبصرة»(١) برغم الحصار الذي فرضه الأسطول البرتغالي القوي في المحيط الهندي على الموانئ والسفن التجارية العربية، وكان هذا التسرب عن طريق الخليج العربي بعامة والبحر الأحمر بخاصة، وبدأت التجارة تعود من جديد(٢).

ويقول المؤرخ «عبد القادر عبد الله العيدروس» الذي عاصر تلك الفترة في مخطوطته المعروفة «بالنور السافر»(٣): «إن التجارة استمرت برغم القمع البرتغالي بين سلطنة كجرات الإسلامية في الهند ومدن حضرموت ومنها إلى مصر».

وهذا ما دفع السياسة البرتغالية إلى السماح لبعض قادتها العسكريين بممارسة القرصنة البحرية ضد حركة التجارة العربية،

وقاموا باحتلال المصادر الرئيسية لتجارة «التوابل» في «ملقا» بـ«ماليزيا»(٤)، وجزر «إندونيسيا» لمنع عرب الحضارمة من الوصول إلى تلك المصادر الرئيسية، إضافة إلى القضاء على الإسلام والمسلمين(٥).

وهذا ما دفع «الحضارمة» إلى التعاون مع السكان المحليين في إيجاد مقاومة وطنية وإقامة حكم إسلامي قوي في جزيرتي «سومطرة» و«جاوة» بإندونيسيا، والتي استطاعت الصمود أمام الاستعمار البرتغالي حتى مجيء الهولنديين، الذين جاءوا في البداية كحلفاء ومساعدين ضد البرتغاليين، وسرعان ما تحولوا إلى غزاة مستعمرين لإندونيسيا.

وتدل الشواهد التاريخية على أن البرتغاليين برغم سيطرتهم على حركة التجارة الرئيسية في هرمز وموانئ غرب الهند ومسقط والبحرين في القرن السادس عشر، إلا أنهم فشلوا في السيطرة على موانئ حضرموت مثل: «شحر ومكلا» ثم «عدن وجدة»، وبالتالي في الحصار التجاري للبحر الأحمر، وبعدها خسروا «ملقا» التي سقطت في أيدي الهولنديين.

هذا الفشل جعل التجارة العربية في حضرموت وعدن وجدة والسويس لا تتأثر بالعمليات البرتغالية إلا جزئياً، ونظر التجار العرب إلى الوجود البرتغالي على أنه مجرد إزعاج عابر، ولم يعتبروه مرحلة تاريخية جديدة، وبذلك لم يكن تأثير البرتغال

حاسماً على التجارة العربية(٦).

مما جعل «سواريز» الذي خلف «البوكيرك» كنائب للملك في الهند، يتبع سياسة جديدة تختلف تماماً عن السياسة البرتغالية السابقة التي اتبعها «البوكيرك» وتمخض عنها تطورات سياسية واقتصادية أدت إلى إنعاش التجارة البرتغالية، كالتجارة العربية السائدة قبل مجيء البرتغاليين، والتوقف عن السياسة السابقة التي لجأت إلى أساليب العنف المسلح.

ولتنفيذ هذه السياسة الجديدة، تم تعيين ضباط جدد لجمع الضرائب من المناطق البرتغالية مثل «هرمز». كما أدى إلى تحول القادة العسكريين إلى تجار، لأن السياسة الجديدة استهدفت إعطاء الحرية للحركة التجارية التقليدية، ولكن تحت السيطرة البرتغالية وإشرافها المباشر، للحصول على أكبر قدر من العوائد المادية(٧).

ولم تتغير التجارة التقليدية، أي تجارة «المضاربة» التي استمرت السياسة البرتغالية تتبع فيها نفس الأساليب التي كانت موجودة قبل مجيئهم، وهي(٨):

أ ـ كميات التجارة قليلة إذا ما قورنت بالتجارة المضاربة.

ب ـ استهدفت السياسة البرتغالية المتاجرة كمشروع خاص.

ج ـ اتباع سياسة فرض السيطرة لضمان الاستغلال المالي

للتجارة، كفرض الرسوم السنوية والجمركية على مختلف أنواع النشاط التجاري من شحن وتفريغ وتخزين في الموانئ.

د - كانت التجارة تحت سيطرة وإشراف القادة العسكريين وكبار الموظفين ورجال الدين ورجال الطبقة الأرستقراطية الإقطاعية.

ولم تدخل السياسة البرتغالية أي عنصر جديد في التجارة التقليدية، ولم يكن البرتغاليون سوى جامعي ضرائب، ولم تكن «الاستادوا إنديا Esta-doa-Endia» سوى مؤسسة لتوزيع العنف المنظم مقابل رسوم الحماية، في حين كان «الكارتازة» أي «الورقة» الأداة التي تجمع «الاستادوا إنديا» الرسوم والضرائب بواسطتها، أي ببيعها إلى التجار وأصحاب السفن.

ويمكن القول بأنها مصاريف الحماية التي تقدمها «الاستادوا إنديا» للسماح للتجار والسفن بالمتاجرة في المحيط الهندي، وكل من لا يحصل عليها يكون عرضة للسلب والقرصنة من قبل الأسطول البرتغالي، كما لا يسمح للسفن بمغادرة الموانئ البرتغالية إلا بعد حصولها عليها.

وتقوم السلطات البرتغالية بجانب «الكارتازة» بتحصيل الرسوم الجمركية على البضائع بما لا يقل عن (١٠٪)، ولهذا الغرض

كان الأسطول البرتغالي يجبر السفن التجارية على التوجه إلى ميناء «هرمز» أو «مسقط».

وقد سوغ البرتغاليون مؤسسة «الكارتازة» بأنها تعمل على نشر المسيحية ودورها التنصيري لقطع العلاقات والاتصالات فيما بين المسلمين في الشرق، وللضغط الاقتصادي على العثمانيين.

أما علاقة «الكارتازة» بالحكام المحليين فقد كانت عبارة عن الضرائب الجمركية والرسوم التي تتصل بتنظيم عمليات الشحن البحري بين موانئ المنطقة(٩).

عوامل فشل السياسة البرتغالية

هناك عدة عوامل أدت إلى فشل السياسة البرتغالية في المنطقة وأهمها:

أولاً: الروح الصليبية

قيام السياسة البرتغالية على الروح الصليبية وعقلية الاسترداد، وحول فشل تلك السياسة يقول «يوركا» في كتابه الذي يعتبر من أهم المصادر البرتغالية في يومنا هذا، ولأنه كتب عن الوجود البرتغالي وكان شاهداً على نهاية السيطرة البرتغالية بقوله: إن فشل السياسة البرتغالية يرجع إلى الفشل الكامل الذي منيت به أية محاولة لتحويل الناس إلى المسيحية(١٠).

وجاء البرتغاليون بروح متحمسة لنشر المسيحية في كل مكان قد سيطروا عليه، ومنها مسقط، فقاموا ببناء ثلاث كنائس، ولاتزال الكنيسة الصغيرة التي بناها البرتغاليون باقية حتى الآن في قلعة «الميراني» في حين تهدمت الكنيستان(١١) الأخريان، أو أن العمانيين أنفسهم قاموا بهدمهما بعد تحرير مسقط.

ثانياً: الابتزاز والاضطهاد

اتجهت السياسة البرتغالية إلى ابتزاز التجار والأمراء المحليين، واتبعت أساليب البطش والقهر في معاملة السكان، وسوف نورد مثالاً لسياسة البطش لأحد الضباط البرتغاليين ويدعى «روي فرير» الذي كان يصر على تنفيذ أوامره بالكامل، وذات مرة أعدم أحد قادة الجنود المحليين لأنه أبقى على حياة فتاة إيرانية جميلة بعد أن أمر «روي فرير» بقتل كل الإيرانيين بغض النظر عن أعمارهم أو أنواعهم(١٢).

ولذا كان البرتغاليون غير محبوبين من سكان المنطقة، الذين يحتقرونهم ويمقتونهم لاحتكارهم التجارة وأنظمتهم التعسفية، وكانوا يتحينون الفرص للتخلص من حكمهم وسيطرتهم(١٣).

ثالثاً: المقاومة العربية

اعتمدت السياسة البرتغالية على القوة العسكرية والتعصب والجشع في المناطق المفتوحة، وليس التعامل التجاري السلمي في النشاط الاقتصادي، مما جعلها تحمل عوامل فشلها. خاصة عندما أعلن الحكام وشعوب المنطقة التمرد والثورات ضد وجودها العسكري، نتيجة للسياسة الوحشية التي اتبعها البرتغاليون مع العرب(١٤)، مما أدى إلى قيام المقاومة الوطنية.

وأثارت روح الثورة لدى السكان المحليين الذين أخذوا يتحينون الفرصة المناسبة للانقضاض على البرتغاليين والتحرر منهم(١٥)، علماً بأن المقاومة العربية كانت قد بدأت منذ مجيء البرتغاليين ابتداء من عام (١٥١٥) الذي أخضع فيه «البوكيرك» «رئيس حامد» في هرمز، مروراً بمقاومة عام (١٥٢٢) التي أدت إلى تدمير صحار، ثم عودة هرمز للحكم البرتغالي بعد القضاء على المقاومة الوطنية، مروراً بالانتفاضات الوطنية ضد الاستعمار البرتغالي في «مسقط وقلهات والبحرين» عام (١٥٢٩) وكذلك المقاومة العربية الوطنية عام (١٥٨٥) في عمان(١٦).

ولم يهدأ الكفاح العربي ضد الاستعمار البرتغالي، فانتهز عرب الخليج العربي الفرصة التي هيأها الصراع العثماني ـ البرتغالي للتخلص من الحكم الاستعماري، وبدأت المقاومة العربية في البحرين عام (١٦٠٢) ثم في قريات بعمان عام (١٦١٩). وبرغم نجاح الاستعمار البرتغالي في إخمادها، إلا أن عرب الخليج اتفقوا على قيام ثورة شاملة في المنطقة ضد الوجود البرتغالي لمواجهة جميع المراكز والقلاع والحصون البرتغالية في يوم واحد، هو الحادي والعشرون من أكتوبر عام (١٦٢١).

وهاجم العرب في ذلك اليوم جميع المراكز والسفن البرتغالية في البحرين وصحار وقريات ومسقط وخورفكان وقلهات، واستمر القتال أكثر من ستة أشهر، استولى أثناءها عرب المنطقة على عدد من الموانئ والمراكز برغم النجدات البرتغالية المتلاحقة.

لقد دل هذا التلاحم في النضال ضد الاستعمار لدى عرب المنطقة على روح الوحدة التي تربط بين أبنائها، برغم عدم نجاح المقاومة بسبب حدوث بعض الانشقاقات بين زعمائها.

واندلعت ثورة أخرى في عمان عام (١٦٢٥) وبعث قادتها برسائل إلى أخوانهم العرب في المنطقة لتوحيد الكفاح ضد الاستعمار، وأوشكت الثورة أن تشمل المنطقة بأكملها، لولا أن أسرع نائب الملك البرتغالي في الهند بإرسال أحد قواده ومعه خمس بوارج حربية لإقناع زعماء العرب بعدم جدوى ثورتهم، وأنه أقال «ديا

جوري ملو » الحاكم البرتغالي في عمان(١٧).

في حين قام الشعب البحريني بإقفال الطريق أمام السفن البرتغالية، وهاجم مراكز وأماكن إقامتهم في المنامة، وأجبرهم على الرحيل عنها. واستمرت الاشتباكات بين الطرفين بحراً وبراً لعدة أشهر(١٨).

ولكنها أيضاً انتهت بدون تحقيق نتائج إيجابية، لعدم التكافؤ وقلة السلاح الحديث الذي لم يكن موجوداً أصلاً، وكذلك السفن الحربية الحديثة.

والأهم من هذا عدم وجود كيان عربي موحد وقوي، ولكن العرب لم ييأسوا أو يستسلموا للحكم الاستعماري البرتغالي، واستمروا في المقاومة والكفاح.

ونظراً لفشل المقاومات العربية المتلاحقة، فإن ذلك أعطى درساً لزعماء القبائل في عمان، وعلمهم أن نجاح المقاومة رهن باتحادهم، وبإنشاء دولة عمان الموحدة، ولذا اختاروا نظام الإمامة(١٩).

وتزعمت عمان تحت قيادة أسرة اليعاربة المقاومة العربية، واستطاع الإمام ناصر بن مرشد اليعربي عام (١٦٢٤) أن يطرد البرتغاليين ويحرر مدن ساحل عمان (دولة الإمارات العربية المتحدة اليوم) مثل: رأس الخيمة وخور فكان، وأن يحقق اليعاربة بعثاً جديداً للمقاومة الوطنية العربية، وللسيطرة العمانية على

المقدرات السياسية في شرقي الجزيرة العربية(٢٠).

رابعاً: تركز الوجود البرتغالي على النقاط الاستراتيجية التجارية

لا يمكن تسمية الوجود الاستعماري البرتغالي بالإمبراطورية، كدولة كبيرة مترامية الأطراف والحدود، وإنما دولة استعمارية يتركز وجودها على النقاط الاستراتيجية والتجارية والممرات المائية، وفيها المؤسسات التجارية والإدارية والعسكرية، أي كقواعد تعمل للتجارة باستخدام العنف المسلح، وتحتفظ في تلك النقاط بسفن حربية محدودة بشكل دائم، وخاصة المقر الرئيسي بـ«غوا».

وتقوم بقية السفن الحربية بأعمال الدورية بشكل منتظم في البحار والمحيط الهندي، لمراقبة السفن والحركة التجارية، وإخضاعها تحت السيطرة المباشرة.

خامساً: قلة العنصر البشري

قلة العنصر البشري في المراكز والقواعد البرتغالية، وهذا يرجع إلى قلة عدد سكان البرتغال، الذي لم يتجاوز المليون خلال القرن السادس عشر، وقد أدى هذا إلى فشل تحقيق السياسة البرتغالية، التي لم تتمكن من الاحتفاظ بالمراكز والنقاط والقواعد البرتغالية المترامية المواقع والأطراف، لقلة الجنود البرتغاليين وتوزيعهم على مختلف المراكز للحماية.

وإن قلة العنصر البشري في تلك المراكز والنقاط جعل البرتغاليين يعتمدون على المرتزقة من الهنود وغيرهم، مما جعلهم يضطرون إلى إقامة علاقات ومعاهدات مع بعض الدول والإمارات، لتجنيد بعض أفرادها كمرتزقة، وخاصة من «الهندوس».

كما لم يصادفوا صعوبات في تجنيد «الإيرانيين» و«البلوش» حيث كان معظم المرتزقة من البلوش، ومن الطبيعي أن لا يكون دفاع هؤلاء المرتزقة مثل دفاع البرتغاليين أنفسهم(٢١).

وتقول المصادر البرتغالية إن هذه القوات الثانوية من المرتزقة كانت تؤدي واجبها بولاء مثالي، طالما كانت تتلقى رواتبها بانتظام

وبشكل كامل(٢٢).

وحاول البرتغاليون الابتعاد وعدم التعاون مع البحارة المسلمين، من الهند خاصة، لفترة طويلة. ولكنهم في نهاية القرن السادس عشر، تعاونوا معهم بشكل مطلق، محاولين تنصيرهم ونشر الدين المسيحي، ولكنهم أخفقوا في ذلك ولم ينجحوا.

واعتمدوا أيضاً على العناصر الأخرى مثل الرقيق والمرتزقة من بعض الأوروبيين والهنود من مسيحيي «الرز» أي الذين تنصروا من أجل المال، وليس دفاعاً عن المصالح القومية للبرتغال، مما يعني عدم حماستهم للقتال.

وهذا ما أدى إلى قلاقل ومشكلات في البحرية البرتغالية، إضافة إلى حوادث التمرد لكبار الضباط البرتغاليين(٢٣).

سادساً: انتشار الرشوة والفساد

انتشرت الرشوة والفساد بين البرتغاليين، حتى أصبحت السمة البارزة فيهم، وأصبحت مؤسسة شبه رسمية، وتباع المناصب العليا في الدولة والمراكز القيادية والإدارية من قبل التاج البرتغالي.

سابعاً: ضم البرتغال لاسبانيا

تم ضم البرتغال لاسبانيا عام (١٥٨٠) بقيادة فيليب الثاني(٢٤) ولم تستقل البرتغال حتى عام (١٦٤٠) تحت قيادة أسرة «براغزا».

ويرى معظم المؤرخين أن هذا الضم أو توحيد اسبانيا والبرتغال، أضعف الإدارة الاستعمارية في الهند وهرمز ومسقط، نتيجة لفقدان الدعم الآتي من وطنها الأم.

ولكننا نرى عكس ذلك، ونعتبر هذه وجهة النظر الأوروبية المسيحية للتقليل من أهمية المقاومة الوطنية العربية، وخاصة حكم أئمة اليعاربة.

واستمرت السياسة البرتغالية تجاه الخليج العربي بصفة عامة، وتجاه التجارة العربية في المحيط الهندي بصفة خاصة، كما هي أثناء الوحدة الاسبانية ـ البرتغالية، تحت حكم التاج الاسباني، إن لم تكن أقوى من قبل.

نظراً لأن هذا الاتحاد قد أثر في قوة البرتغاليين، مما جعلهم يتعرضون للسفن التجارية الهولندية وغيرها، ومنعها من التوجه إلى ميناء لشبونه، بغية تصدير المنتجات التجارية مباشرة إلى

مختلف أنحاء أوروبا من لشبونة وعلى سفنهم فقط، لجني الأرباح كاملة، ورفعوا أسعار تلك المنتجات الشرقية مثل التوابل والبهارات، وهذا مما دفع هولندا إلى أن تسعى للوصول إلى مصادرها(٢٥).

وشدد الاسبان قبضتهم على المستعمرات والمراكز والقواعد البرتغالية، وقدموا لها كل الدعم المطلوب، وقاموا بزيادة التحصينات العسكرية.

ويكفي أن نلاحظ القلعتين الكبيرتين وهما «الميراني» و«الجلال» واسماهما القديمان «كابيتان» و«سان جوا» في مسقط، وقد تم بناؤهما من قِبل الاسبان عام (١٥٨٦)(٢٦). وهما من التحصين والمناعة بما يكفي للدفاع عن أي اعتداء خارجي، ولازالتا موجودتين قائمتين إلى يومنا هذا.

وقد بدأ الضعف والفشل مع بداية الممارسات الخاطئة للسياسة البرتغالية منذ مجيئها إلى المنطقة في بداية القرن السادس عشر، واستمر حتى نهايته، أو حتى مابعد الانفصال أو الاستقلال عن اسبانيا.

ثامناً: احتكار السلع

اعتمدت السياسة البرتغالية على الاحتكار «البيروقراطي» للسلع المربحة بطريقة تقليدية، فساهم في فرض الهيمنة البورجوازية التجارية الحكومية، نتيجة للتعبئة الاقتصادية.

وأحدثت التجارة البرتغالية التراكم الرأسمالي الذي يوفق بين التجار والإدارة الارستقراطية، كما حدث لدى هولندا وبريطانيا فيما بعد(٢٧).

واتبعت الحكومة البرتغالية سياسة مركزية ومتحيزة وغير رشيدة، وكانت ـ على حد تعبير النظريات الاقتصادية السائدة في ذلك الوقت ـ تنزع إلى التضحية بكل شيء في سبيل تكديس التوابل(٢٨).

وإن هذا الاحتكار الحكومي البرتغالي للسلع المربحة، لم يترك المجال مفتوحاً للتجار البرتغاليين لتأسيس شركات احتكارية على غرار الشركات التي أنشأها الهولنديون والبريطانيون، لربط مصالح الطبقة الرأسمالية والأفراد بحركة الاستعمار البرتغالي، كما حدث للاستعمار الهولندي والبريطاني بالنسبة لشركات

الهند الشرقية.

تاسعاً: عدم الاهتمام بالتطور الصناعي

أدت سياسة الإرهاب والتسلط على القوى المحلية الضعيفة إلى عدم الاهتمام من قبل البرتغاليين بالتطور الصناعي السريع للدول الأوروبية البحرية الأخرى، التي بدأت تنافس الوجود البرتغالي في أواخر القرن السادس عشر، مثل هولندا وبريطانيا وفرنسا.

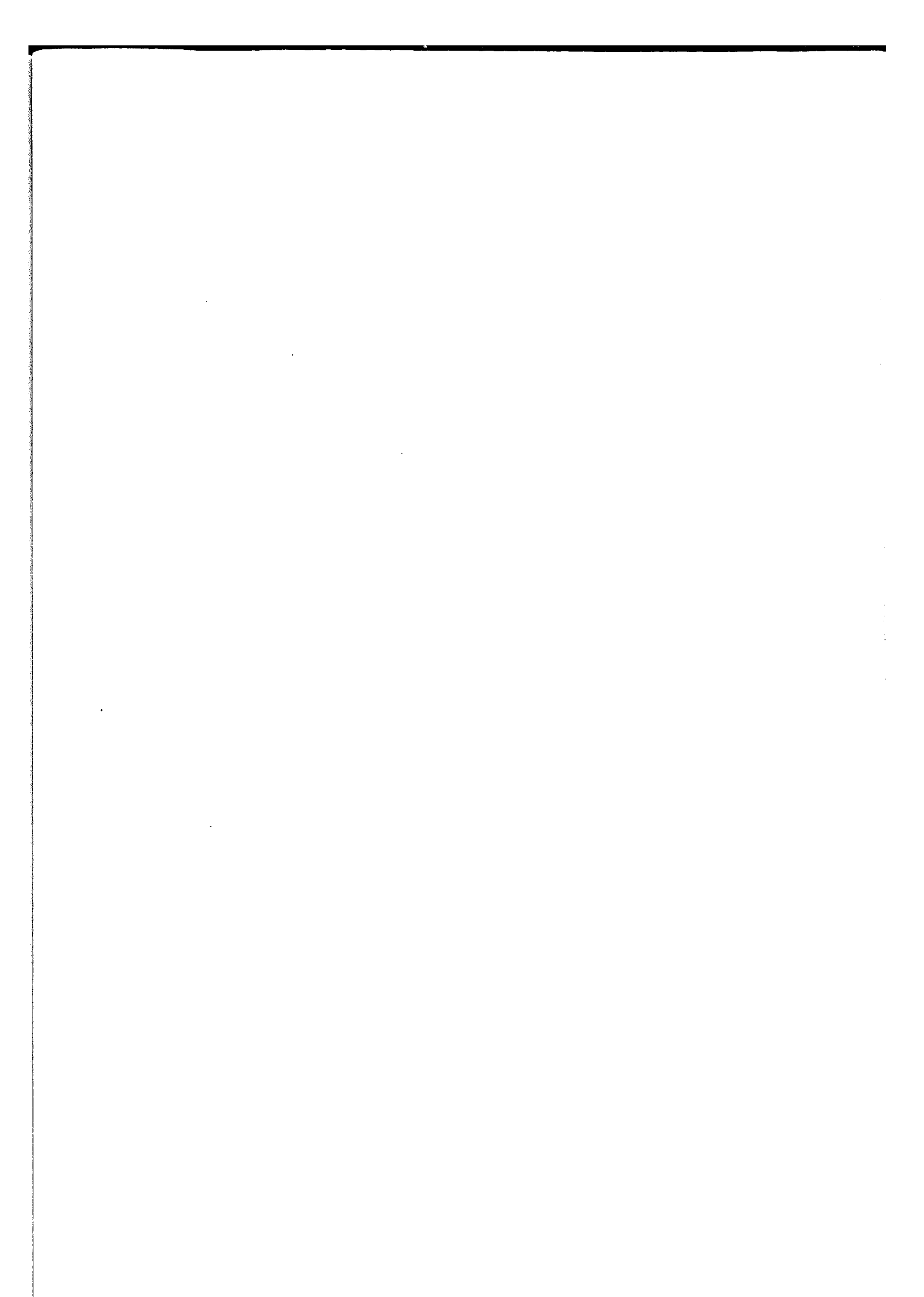
ويرجع ذلك لامتداد السياسة البرتغالية التوسعية إلى الأمريكتين والمحيط الهندي، على الطريقة التي اتبعتها وذكرناها سابقاً.

مما جعل من البرتغاليين جامعين للضرائب ومصدرين للعنف المنظم، مقابل الحماية من الدرجة الأولى. وكل ذلك أدى إلى تدفق الأموال والذهب والفضة والأرباح الهائلة الناتجة عن مبيعات السلع الاحتكارية، على البرتغال واسبانيا، والتي لم يتم استثمارها هناك لتطوير النظام الاقتصادي والإداري والصناعي.

وإنما ذهبت تلك الأموال الكثيرة بدورها إلى دول وسط وغرب أوروبا، وخاصة إلى «جنوة» في إيطاليا و«بافاريا» في ألمانيا

وهولندا وفرنسا وبريطانيا، مما نتج عنه تطور النظام الاقتصادي الرأسمالي الأوروبي الغربي في تلك الدول، وذلك بالإضافة إلى تحقق التقدم الصناعي والتقني.

نتائج إخفاق وفشل
السياسة البرتغالية



كان من أهم نتائج إخفاق وفشل السياسة البرتغالية، تدهور النظام الاقتصادي القديم والتجاري التقليدي المتمثل في تجارة المضاربة، وبداية ظهور النظام الاقتصادي الجديد والمتمثل في الرأسمالية الصناعية، التي بدأت تنشأ في وسط وغرب أوروبا نظراً لتدفق الأموال البرتغالية والاسبانية.

أما على الصعيد المحلي، فإن أخطاء وإخفاق وفشل السياسة البرتغالية قد أدت إلى ظهور المقاومة الوطنية العربية، المتمثلة في «اليعاربة» بعمان، إضافة إلى التنافس الهولندي ـ البريطاني. مما كان له دور رئيس في إنهاء الوجود السياسي والعسكري، وبالتالي سقوط الحكم البرتغالي في الخليج العربي.

أولاً: تدهور النظام الاقتصادي القديم وظهور الرأسمالية الصناعية في غرب أوروبا

التطور والتقدم الاقتصادي والصناعي لأوروبا الغربية ساعد على ظهور صناعات جديدة ومتنوعة، مما خلق لها أسواقاً كبيرة وكثيرة في مختلف أنحاء المستعمرات والأسواق العالمية، وساعد على تبادل المنتجات المحلية والمواد الخام والحصول على أموال كثيرة.

كل ذلك كان على حساب البرتغال واسبانيا، اللتين كان همهما منحصراً في تجارة السلع المربحة مثل البهارات والتوابل، واحتكارها تحت سيطرتهم(٢٩) في المحيط الهندي.

وعدم استثمار الأموال الفائضة في الصناعة، أدى إلى تدفقها إلى أسواق أوروبا الغربية، لشراء الكماليات والاستثمار هناك.

كما هو حادث اليوم لدول البترول التي لا تعرف كيف تستثمر أموال النفط في الصناعة، سواء في دولها أو الدول العربية الشقيقة لضمان المستقبل، وإنما تذهب تلك الأموال إلى أسواق غرب أوربا والولايات المتحدة، كما حدث لأموال البرتغال واسبانيا

اللتين تخلفتا عن التطور الصناعي.

واستمرار تدفق الذهب والفضة من المستعمرات، نتيجة لسياسة التوسع الاستعماري البرتغالي والاسباني في آسيا وأفريقيا وأمريكا، أدى لاجتياز محنة الإقطاع وظهور أزمة النظام الاقتصادي ماقبل الرأسمالي، حتى وصل إلى ثورة الأسعار في منتصف القرن السابع عشر، ونتج عنه فيما بعد كساد واسع النطاق في الدولة العثمانية والمشرق العربي لتدفق الذهب والفضة.

ومن نتائجها كان نشوء وتطور الرأسمالية بقيام الثورة الصناعية، بعد تدفق الأموال لدول غرب أوربا، وهذا ما دفع تلك الدول للبحث والاستحواذ على أسواق جديدة لمنتجاتها، ثم الاستيلاء على موارد المستعمرات والمناطق الجديدة، والسيطرة على طاقاتها البشرية والطبيعية من المواد الأولية والخامات اللازمة للصناعة، وتحويلها لخدمة النظام الرأسمالي الاحتكاري(٣٠). وبالتالي ظهور الاستعمار والنظام الرأسمالي لدى أوروبا الغربية.

ولهذا لم تكن البرتغال واسبانيا إلا وسيلتين لمجيء وتطور الاستعمار الحديث والنظام الاقتصادي الرأسمالي. وتحقق ذلك عن طريق شركات الهند الشرقية الأوربية لكل من هولندا وبريطانيا وفرنسا، والتي جاءت عن طريق التجارة ثم احتكارها واستعمار

دول المنطقة في النهاية.

في حين استمرت تجارة المضاربة التقليدية وأساليبها التي تكيف معها الاستعمار البرتغالي، والتي كانت سائدة قبل مجيئه، فقد وصلت إلى حدود التشبع، مما أحدث مواجهة بين التجارة التقليدية المحلية والبرتغالية وبداية النظام الرأسمالي في نهاية القرن السادس عشر، مع ظهور شركات الهند الشرقية الهولندية والبريطانية منذ أوائل القرن السابع عشر.

ودخلت تلك الشركات كمنافسين للبرتغاليين، للسيطرة وبسط النفوذ تحت ستار التجارة، ونجحتا في زحزحة البرتغاليين عن مكانتهم التي حصلوا عليها، واشتبكوا معهم في معارك أسفرت عن سقوط الحكم البرتغالي في «هرمز».

وذلك كان أكثر الأوضاع حسماً، نظراً لعدم وجود شركة تجارية للبرتغال، كما هو الحال للهولنديين والبريطانيين، لاعتبارهم التجارة على أنها احتكار ملكي(٣١) وبدون أية كفاءة في المجال التجاري.

ونظراً لأن هرمز لم تكن إلا قاعدة ومركزاً للتجارة التقليدية في أوج توسعها، ومعقل الإمبريالية التقليدية قبل الرأسمالية، ومن ثم فإنها لم تكن مهيأة لهذه المواجهة، وبعيدة عن تطور النظام الاقتصادي التجاري الذي بدأ في دول غرب أوروبا، وخاصة هولندا

ثم بريطانيا، وبذلك فشلت تلك السياسة والنظام الاقتصادي والتجاري التقليدي مع سقوط هرمز نهائياً.

والفرق الوحيد بين التجارة التقليدية وبين ما أدخله البرتغاليون في المنطقة، هو أن التجار المحليين أصبحوا يتعاملون مع ممثلي أو وكلاء دولة استعمارية عسكرية تستخدم العنف المنظم، وأسعار البيع ثابتة بالاتفاقيات الرسمية مع الدول في البر، وفي البحر أصبحت تضمنه عن طريق «الكارتازة»، دون أن تغير من واقع العلاقات الاقتصادية والسياسية على المستوى المحلي(٣٢).

ثانياً: نهاية الوجود السياسي والعسكري البرتغالي من الخليج العربي

أ ـ نهاية الوجود البرتغالي من هرمز عام (١٦٢٢):

عندما وصل الأسطول البريطاني إلى ميناء «جاسك» على ساحل «مكران» في «بلوشستان» في مهمة تجارية عادية، طلب إمام «قولي خان» حاكم «شيراز» في عام (١٦٢٢) من الوكيل البريطاني في ميناء جاسك ومن أسطوله طرد البرتغاليين من جزيرة هرمز، وفي حالة رفض طلبه فإن ذلك قد يؤدي إلى إلغاء الامتيازات البريطانية.

ووجد ممثلو الشركة البريطانية أنفسهم في ورطة حقيقية لعدم وجود رغبة لمحاربة البرتغاليين المسيحيين من جانب، ومن جانب آخر عدم وجود رغبة في فقدان مصالحهم التجارية الرابحة في فارس، ففضلوا الأخير، ولكنهم حددوا شروطاً معينة مقابل قيامهم بتحرير هرمز من البرتغال وتسليمها لفارس، وفيما يلي تلك الشروط(٣٣):

١ ـ تقسيم هرمز بالتساوي بينهم وبين الفرس.

٢ـ تقسيم الرسوم الجمركية العائدة من مرور التجارة في هرمز بين الجانبين مستقبلاً.

٣ـ يقوم البريطانيون بتجارتهم في هرمز بدون رسوم جمركية إلى الأبد.

وقد هاجمت السفن البريطانية وعدد كبير من السفن المحلية مع القوات الفارسية المرابطة في «جمبرون» (بندر عباس حالياً) وتوجهوا إلى «قشم» واستولوا عليها، ثم إلى هرمز، وطرد البرتغاليون منها(٣٤) في عام (١٦٢٢).

وبعد طرد البرتغاليين من هرمز، تعزز مركز البريطانيين في المنطقة، وحصلوا على ميناء حر أكثر أهمية من ميناء «جاسك» وتم التصديق على فرمان عام (١٦١٧) الذي ينص على امتيازات خاصة لبريطانيا في فارس، كما حصلوا على امتيازات جديدة تمنحهم الحق في شراء أية كميات بدون حدود معينة من الحرير الفارسي في أي ميناء من موانئ فارس دون أي رسوم جمركية(٣٥).

بعد سقوط هرمز أقام البرتغاليون وكالة لهم في ميناء «كنج» على الساحل الفارسي، وعقدوا اتفاقاً مع الفرس عام (١٦٢٥) اعترفوا فيه بسيادة الفرس على هرمز وقشم. وانتهز الشاه عباس هذه الفرصة وأقام ميناء جديداً في مواجهة هرمز، محل قرية قديمة، وأطلق عليه اسم «بندر عباس» واكتسب هذا الميناء أهمية

خاصة في الخليج العربي منذ ذلك الحين حتى اليوم(٣٦).

ب ـ تحرير عمان من الاستعمار البرتغالي:

إن الممارسات اللاإنسانية للاستعمار البرتغالي، من تقتيل وتخريب وتدمير وحرق المدن وإغراق السفن وتحطيم الاقتصاد وانتزاع المراكز والأسواق، لعبت دوراً في نفوس العمانيين(٣٧)، ودفعتهم إلى جمع الكلمة وتوحيد الصفوف.

وقد تشاور علماء المسلمين على أن ينصبوا لهم إماماً، واجتمع العلماء والبالغ عددهم واحداً وسبعين(٣٨) عالماً وبايعوا الإمام «ناصر بن مرشد اليعربي» إماماً على عمان في عام (١٦٢٤). وبعد انتخابه، قام الإمام ناصر بن مرشد بتوحيد البلاد أولاً، وذلك بإخضاع حكام المناطق العمانية.

وكان الوضع في عمان قبل مبايعة ناصر بن مرشد، جزء تحت الاحتلال البرتغالي مثل: صحار ومسقط وقريات وصور، إضافة إلى خورفكان ورأس الخيمة (وهما الآن ضمن حدود دولة الإمارات العربية المتحدة)، أما في الداخل فكان لكل منطقة حاكم مستقل، مثل: الرستاق ونخل وسمائل وسمد وابرا وازكى ونزوى ومنح وحصن بلاد سبت وحصن الغبي وحصن مقنيات وبيسات وحصن توام وحصن لوى(٣٩).

ولقد ساهمت العوامل التي ذكرناها سابقاً في إضعاف البرتغاليين وتقليص نفوذهم، ولكن نمو قوة عرب عمان كان العامل الحاسم في سقوط الحكم البرتغالي نهائياً من الخليج العربي.

نعم لقد عوض البرتغاليون عن خسارتهم لهرمز، بزيادة نشاطهم وقدراتهم التجارية والعسكرية في مسقط(٤٠)، كما عززوا وجودهم في رأس الخيمة وخورفكان، في الوقت الذي كان العمانيون يتحفزون فيه للظهور كقوة فعالة في المنطقة.

وكان قيام حكم الأئمة أو الإمامة في عمان فاتحة لمرحلة مهمة، ليس لعمان فحسب وإنما للخليج العربي. لقد تمتعت عمان في تلك الفترة بالرفاه والقوة والمجد بشكل لم يسبق له مثيل(٤١)، والفضل يعود في ذلك لمؤسسها الإمام ناصر بن مرشد اليعربي.

فقد أخضع هذا الإمام مع بداية حكمه، جميع القبائل العمانية التي رفضت الاعتراف به، وما أن تم له هذا، حتى أعلن جهاده المقدس ضد البرتغاليين، وشنّ حرباً بلا هوادة.

وأرسل الإمام ناصر جيشاً بقيادة الشيخ مسعود بن رمضان، ودارت معركة ضد البرتغاليين في منطقة «طوى الرولة» بالقرب من مسقط، لكنها انتهت بعقد اتفاق كانت شروطه في صالح العمانيين، وهي(٤٢):

أ- يتنازل المسيحيون عن كل الأراضي والمباني التابعة لهم في

منطقة صحار.

٢ـ يدفع البرتغاليون جزية سنوية للإمام (وجمع الشيخ مسعود الضريبة قبل مغادرته مسقط).

٣ـ يعامل البرتغاليون المسلمين معاملة حسنة في مسقط ومطرح.

وبالرغم من أن تلك المعركة لم تنهِ الوجود البريطاني في مسقط، إلا أنه ترتب عليها نتائج عديدة منها:

١ـ مثلت الشروط الآنفة الذكر ضربة قوية للبرتغاليين وتدميراً تجارياً وعسكرياً لهم، وشكلت خطراً على مستقبلهم في عمان، وإنها كانت بمثابة التمهيد الحقيقي لسقوط حكمهم في المنطقة.

٢ـ تغير وضع البرتغاليين من الهجوم إلى الدفاع، وقبولهم الجزية يعني الاستسلام ضمناً للإمام، وهذا النصر دفع العمانيين إلى تصفية باقي الوجود البرتغالي في عمان(٤٣).

٣ـ هزت تلك الاتفاقية الحكومة البرتغالية في لشبونة، فعزلت القائد البرتغالي المسؤول عن توقيعها، وأعطت أوامرها مؤكدة ضرورة الحفاظ على مسقط، وأن ترابط سفن حربية بشكل دائم، وعدم السماح للعرب بالإقامة في مسقط، وأن يعزز ما تبقى من القلاع.

ولكن هذه الإجراءات لم تمنع مصير البرتغاليين المحتوم، وعززت

هذه الاتفاقية جهود التحرير، وأرسل الإمام ناصر الجيش العماني لتحرير رأس الخيمة، التي كان فيها قلعتان، إحداهما للبرتغال والأخرى لفارس.

وشن القائد العماني «علي أحمد بن عثمان النزوي» هجوماً ناجحاً على حصن ناصر الدين الفارسي. وبرغم مساعدة البرتغاليين للفرس، إلا أن العمانيين تمكنوا من الاستيلاء عليه، وبعدها حاصروا الحصن البرتغالي واستولوا عليه(٤٤). وبذلك كانت رأس الخيمة أول مدينة عمانية يتم تحريرها من الاستعمار البرتغالي.

وتوجه الجيش العماني من رأس الخيمة إلى «دبا» وعلى رأسه «خميس بن محزم» ونجح في تحريرها من الاستعمار البرتغالي، وهي المدينة الثانية من المدن العمانية التي يتم تحريرها.

وقد جاء في كتاب «عبد الله بن خلفان بن قيصر» الذي كتب عن «الإمام ناصر بن مرشد» في منتصف القرن السابع عشر(٤٥)، وبالتالي هو من أهم وأقدم المصادر العمانية وأقربها للأحداث المعاصرة للإمام ناصر بن مرشد، وكان قد كتب في حياته، وبناء على طلب الوالي(٤٦)، حيث يقول:

«كان خميس بن محزم مجداً مجتهداً مشمراً في سبيل الله أذياله، باذلاً في الجهاد حينئذ نفسه وماله، وكان بقرية (دبا) حصن

بساحل البحر للنصارى (البرتغال) فدخل جيش المسلمين البلد ليلاً أو نهاراً، واستولى على جميع أهلها، ونخلها جهاراً، فاستذلت له دولة المشركين غاية الاستذلال »(٤٧).

وبعد تحرير رأس الخيمة وخور فكان ودبا في ساحل عمان (دولة الإمارات العربية المتحدة حالياً) وجه الإمام ناصر بن مرشد كافة إمكانياته لتحرير صحار ومسقط، وحشد أعداداً كبيرة من الجنود، فحرر صحار، ولكنه لم يتمكن من تحرير مسقط، وذلك نظراً لوفاته عام (١٦٤٩).

وبذلك صفي الوجود البرتغالي من جميع أنحاء عمان، ماعدا مسقط، وجعل منها دولة موحدة قوية، وتمت مبايعة سلطان بن سيف خلفاً للإمام ناصر بن مرشد اليعربي.

وحاصر الإمام سلطان بن سيف مسقط عام (١٦٥٠) وباغتت مجموعة صغيرة من المهاجمين العمانيين المدينة أثناء الليل، فانتشر الرعب بين صفوف البرتغاليين الذين فروا إلى سفنهم الراسية في الميناء، وتمكن العمانيون من أسر سفينتين مع من كان على ظهرهما، وحوصرت القلعة.

وعندما وصلت الأنباء المفزعة إلى الهند، سارعت السلطات البرتغالية إلى إرسال أسطول قوي إلى مسقط، ولكنه جاء متأخراً بعدما استسلمت الحامية البرتغالية الباقية في القلعة في الثالث

والعشرين من يناير (١٦٥٠)(٤٨).

تحرير مسقط وجه ضربة قوية للحكم البرتغالي في الخليج العربي، وفي نفس الوقت حرر العمانيون مدينة «خصب» في شبه جزيرة «مسندم» وبذلك تم تحرير جميع الأراضي العمانية، بما فيها ساحل عمان. وكان ذلك إيذاناً بسقوط الحكم البرتغالي من عمان والخليج العربي، بعدما دمروا مدينة «كنج» آخر معقل للبرتغاليين في الخليج العربي على ساحل الفارسي عام (١٦٩٥).

لقد أدى قيام دولة اليعاربة إلى سقوط الحكم البرتغالي، وعزز استقلالية وسيادة الأراضي العربية في شرق الجزيرة، مما نتج عنه هجرة العديد من القبائل العربية، من غرب ووسط الجزيرة العربية، واستقرارها على سواحلها الشرقية، وقيام دويلات وقوى بحرية. وبسقوط مسقط، خسر البرتغاليون أهم وأقوى معقل لهم في الخليج العربي(٤٩).

وكتب البرتغالي «أنطونيو بوكاردو» الذي عاصر تلك الأحداث قائلاً: كان قد حدث تغييران مهمان، وهما تولي اليعاربة الحكم وتصميم البرتغال على تقوية أوضاعهم العسكرية في عمان، واحتلال المزيد من القلاع والحصون بعدما فقدوا مركزهم في هرمز على أيدي البريطانيين والهولنديين.

وكان بوكاردو متأثراً بقوة الإمام ناصر بن مرشد، ويقول عنه:

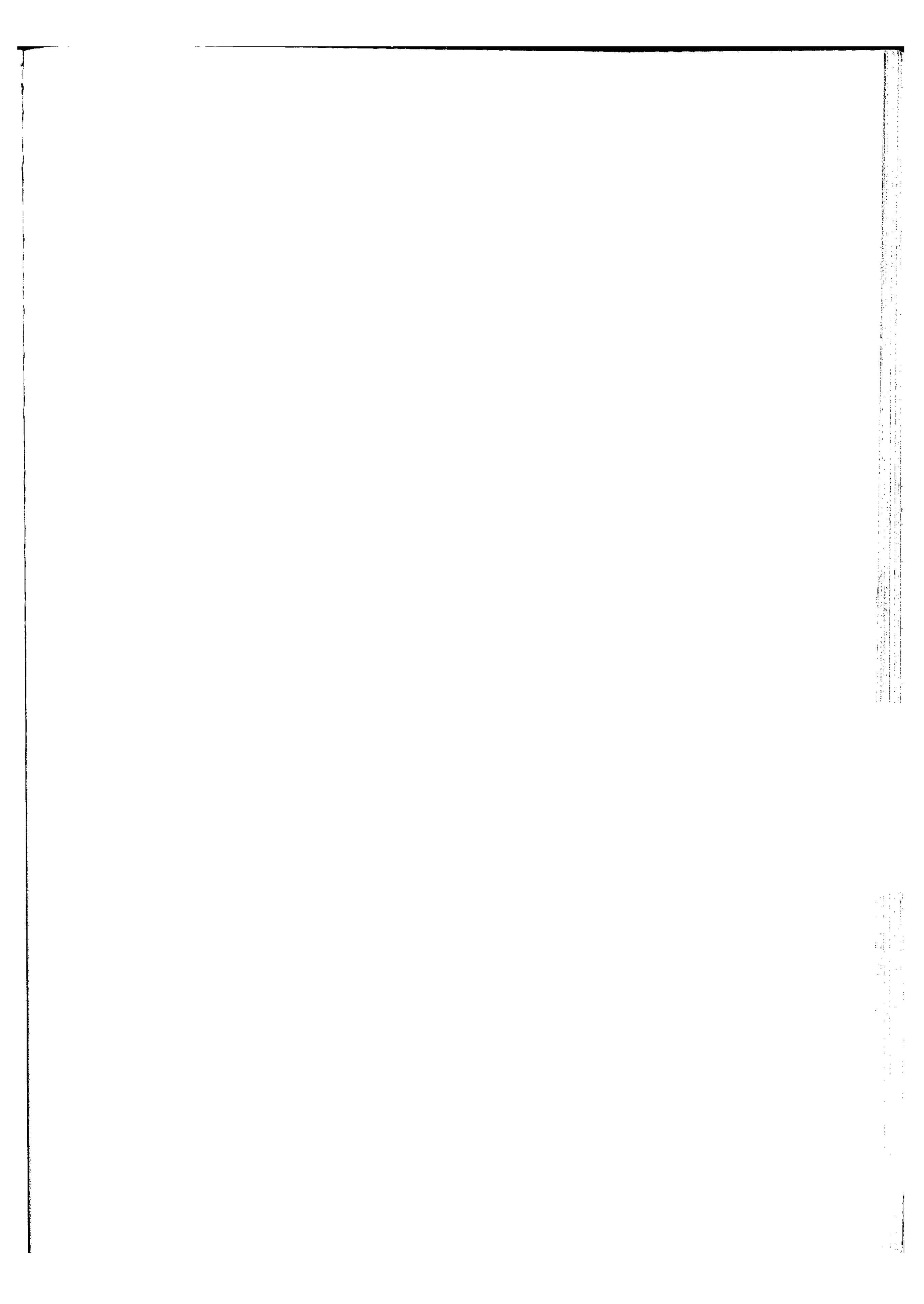
إنه كان قد جعل نفسه قبلها بسبع سنوات أعظم حكام الجزيرة العربية شأناً، وكان تحت إمرته خمسة عشر ألفاً من الفرسان، وكان بمقدوره أن يحصل على المزيد بسهولة، وكانت لديه أيضاً فرقة من الجمال التي لم تكن تقل عن الجياد في سرعتها وتحملها، ولم تكن هذه القوات الراكبة تستطيع مهاجمة مسقط التي تحميها السلسلة الجبلية، ولكن مشاته كانوا قادرين تماماً على تسلقها والهبوط منها(٥٠).

ويقول: «وكانت الصداقة مع الإمام محفوفة بالمخاطر دائماً، فقد كان مصلحاً (مسلماً دينياً) ويرى أن الإسلام يفرض الحرب الدائمة ضد المسيحيين، وكان يبرم الاتفاقيات ولكنه لا يحفظها إلا طالما كانت تناسبه، وحتى ذلك الوقت لم يكن قد تعامل مع البريطانيين والهولنديين، وكان يجمع بيده بين السلطتين الزمنية والروحية، وكانت سلطته تجعله محترماً ومطاعاً مثل أي حاكم عظيم في العالم»(٥١).

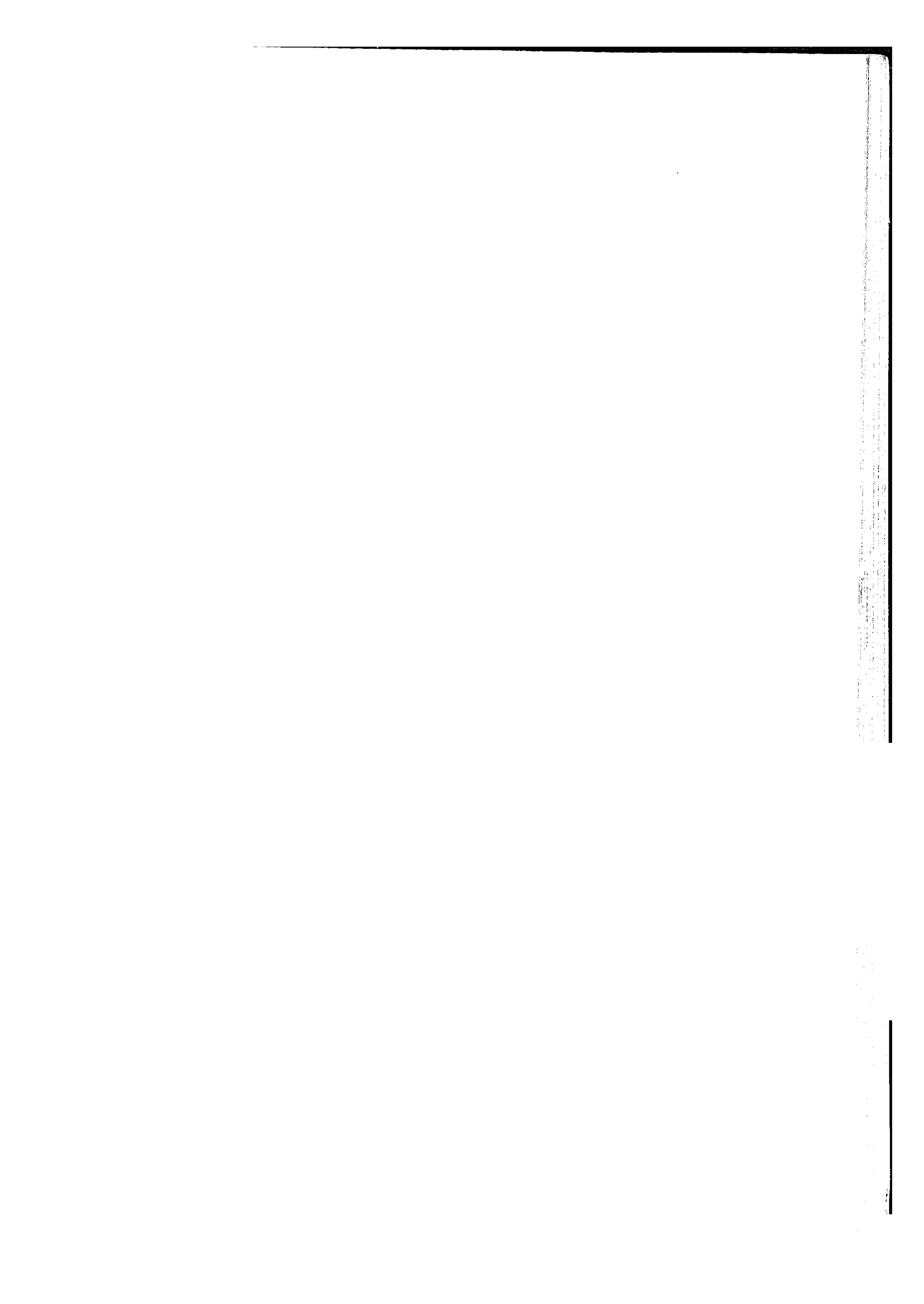
وأصبحت عمان في عهد اليعاربة تحت حكم مركزي قوي، بعد أن كانت إمارات مجزأة ومتفرقة، ثم بعد الاتحاد استطاعت طرد الاستعمار البرتغالي من عمان والخليج العربي وشرق أفريقيا جميعها ماعدا «موزمبيق» وتكوين أول دولة آسيوية ـ أفريقية تضم عمان في آسيا وشرق أفريقيا، وذلك بعدما حولوا الصراع مع البرتغاليين من البر إلى البحر(٥٢).

وأسسوا ترسانة للسلاح ولبناء السفن الحربية، وأنشأوا أقوى وأول أسطول عربي وحربي في التاريخ الحديث، وكان من أقوى الأساطيل في المحيط الهندي وبمثابة أداة ردع للأساطيل الأوربية التي كانت تخشى منه.

واهتمت دولة اليعاربة بالاقتصاد والتجارة والصناعة، وخاصة السفن والأسلحة وبناء الحصون والقلاع التي لازالت تشهد بروعة وقوة فن العمارة العمانية إلى يومنا هذا.



الخـاتمـة



بهذه الدراسة نكون قد درسنا عوامل سقوط الحكم البرتغالي، والتي لعبت دوراً في قيامها سياسة البطش والقهر والتنكيل، مما جعلها تحمل معها نهايتها، وأثار روح المقاومة الوطنية والجهاد.

وكذلك السيطرة التجارية الاحتكارية وعدم الاهتمام بالتطور الصناعي، وعدم مسايرة التغير نحو الاقتصاد الرأسمالي وقيام الشركات الاحتكارية.

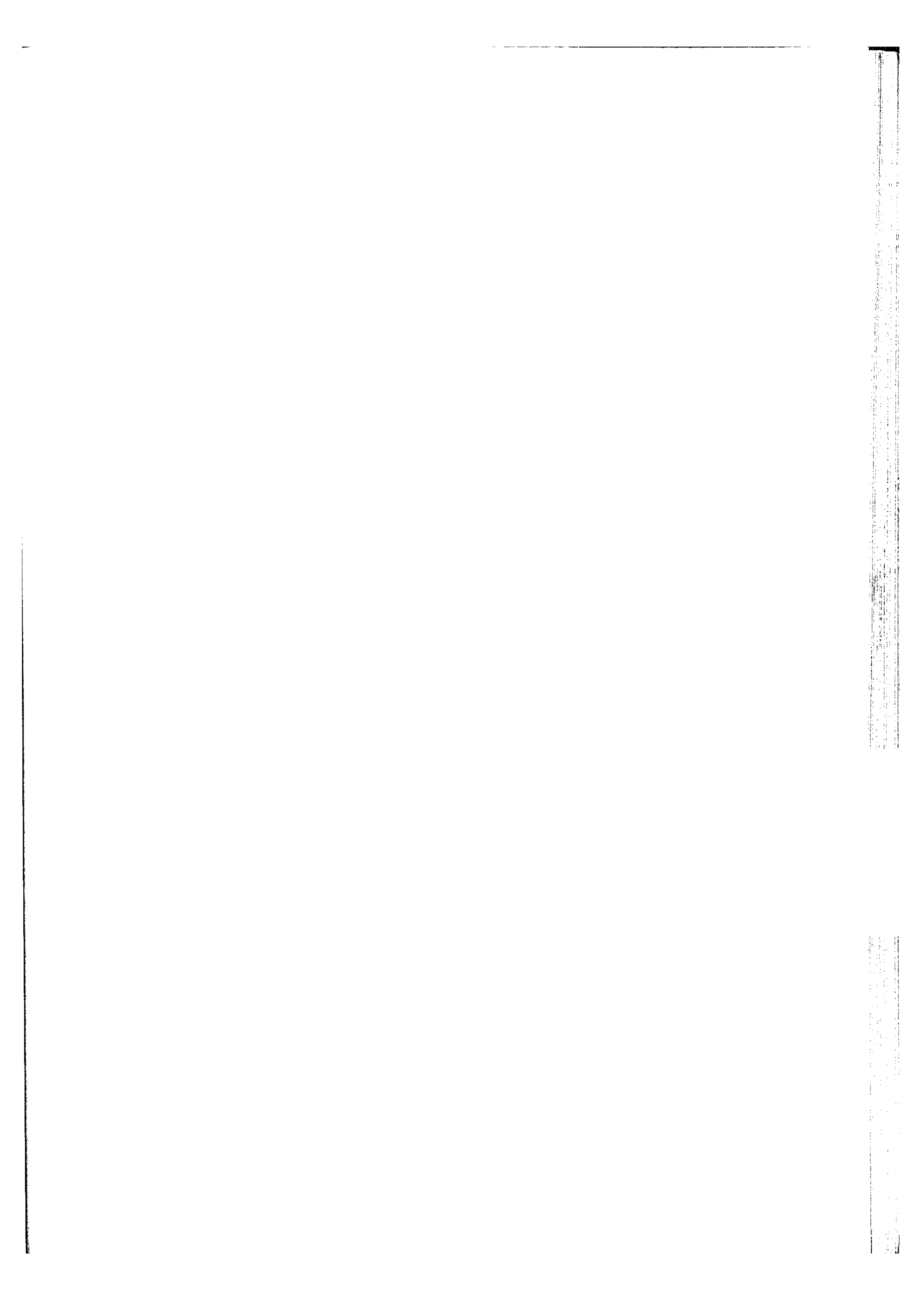
كل ذلك إضافة إلى التعاون الأنكلو ـ هولندي في تقليص النفوذ البرتغالي، والهزائم التي منيت بها الأساطيل البرتغالية من الأسطول الهولندي في المحيط الهندي والبريطاني في جزيرة هرمز.

وأخيراً سقوط الحكم البرتغالي نهائياً على أيدي اليعاربة، الذين اهتموا ببناء السفن وصناعة الأسلحة وتطور الاقتصاد في آن واحد، برغم الإمكانيات الذاتية المتواضعة، ولكن بعزيمة وإرادة قوية ذللت الصعاب، مع تثبيت الحكم السياسي الديمقراطي القائم على الانتخاب، وليس حكم الفرد الواحد الدكتاتوري.

وكذلك مع الالتزام بشرعية الإسلام وحكم الإمامة، الذي يجمع السلطة الزمنية والروحية، أي السياسة والدين معاً كما في عهد

الخلفاء الراشدين؛ فقد كان كل ذلك من أسباب نجاح وقوة دولة اليعاربة.

الإحالات والهوامش



(١) د. أحمد بو شراب: مجلة الخليج العربي. العدد (١) عام (١٩٨٩) ص.١٤.

(٢) د. جلال يحيى: العالم الإسلامي الحديث والمعاصر. ص٤٠٥.

(٣) عبد القادر عبد الله العيدروس. النور السافر ص٢٧٢.

(٤) د. صلاح العقاد: التيارات السياسية في الخليج العربي ص١٤.

(٥) د. بدر الدين عباس الخصوصي: دراسات في تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر. ج١ ص١٤.

(٦) د. خلدون النقيب: المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية ص٦٤ ـ ٦٦.

(٧) د. جمال زكريا قاسم: الخليج العربي عصر التوسع الأوربي الأول ص٧٢.

(٨) د. خلدون النقيب: المرجع السابق ص٦٦.

(٩) د. خلدون النقيب: نفس المرجع ص٦٦.

(١٠) بكنجهام: بعض الملاحظات عن البرتغاليين في عمان. «حصاد» ندوة الدراسات العمانية ج٦ ص٢٠١.

(١١) د. جمال زكريا قاسم: المرجع السابق ص٩١.

(١٢) س. بوكر: «حصاد» ندوة الدراسات العمانية ج٦ ص٢١١.

(١٣) د. عبد الأمير محمد أمين: المصالح البريطانية في الخليج العربي ص١٠.

(١٤) د. خالد العربي: الخليج العربي في ماضيه وحاضره ص٢٧.

(١٥) د. بدر الدين عباس الخصوصي. المرجع السابق ص٢٨.

(١٦) د. حسن إبراهيم: ندوة تاريخ شرق الجزيرة العربية ص٨٨٩.

(١٧) عباس العصفور: بحوث المؤتمر الأول للتاريخ ص١٣٣.

(١٨) عباس العصفور: نفس المرجع ص١٣٢.

(١٩) سليم طه التكريتي: المقاومة العربية في الخليج العربي ص٥٥.

(٢٠) جون بي كيلي: تاريخ الخليج ص١٨.

(٢١) د. بدر الدين عباس الخصوصي ص٢٨.

(٢٢) سي بوكسر: المرجع السابق ص٢٠٦.

(٢٣) د. خلدون النقيب: المرجع السابق ص٦٦.

(٢٤) Bernarda Gran: The Timetable of History, P. 256

(٢٥) د. هيفاء عبد العزيز الربعي: غزاة في الخليج العربي ص٢١.

(٢٦) ج. ج. لوريمر: دليل الخليج ج١ ص٢٠.

(٢٧) د. خلدون النقيب: المرجع السابق ص٦٧.

(٢٨) ج. ج. لوريمر: المرجع السابق ص٢٢.

(٢٩) محمد عدنان مراد: صراع القوى في المحيط الهندي والخليج العربي ص١٣٥.

(٣٠) سليم طه التكريتي: المرجع السابق ج٥٥.

(٣١) د. عبد الأمير محمد أمين: المرجع السابق ص١٠.

(٣٢) د. خلدون النقيب: المرجع السابق ص٦٨.

(٣٣) د. عبد الأمير محمد أمين: المرجع السابق ص١٦.

(٣٤) Laurence Lockhart: Famous Cities of Iran, P. 106

(٣٥) د. عبد الأمير محمد أمين: المرجع السابق ص١٦.

(٣٦) د. بدر الدين عباس الخصوصي: المرجع السابق ص٣٢.

(٣٧) أمين سعيد: الخليج العربي ص٣٠.

(٣٨) حميد بن محمد بن رزيق: الفتح المبين في سيرة السادة البوسعيديين ص٢٦٣.

(٣٩) حميد بن محمد بن رزيق: نفس المرجع ص٢٦٣.

(٤٠) د. عبد الأمير محمد أمين: بحوث المؤتمر الدولي للتاريخ ص٦٥٢.

(٤١) د. عبد الأمير محمد أمين: نفس المرجع ص٦٥٢.

(٤٢) عائشة السيار: دولة اليعاربة ص٥٤.

(٤٣) عائشة السيار: نفس المرجع ص٥٤.

(٤٤) عبد الله بن خلفان بن قيصر: سيرة الإمام ناصر بن مرشد ص٦٣.

(٤٥) سليمان محمد الغنام: ندوة مصادر تاريخ الجزيرة العربية ج٢ ص١١٨.

(٤٦) سليمان محمد الغنام: نفس المرجع ص١١٨.

(٤٧) عبد الله بن خلفان بن قيصر: المرجع السابق ص٦٦.

(٤٨) د. عبد الأمير محمد أمين: بحوث المؤتمر الدولي للتاريخ ص٦٥٤.

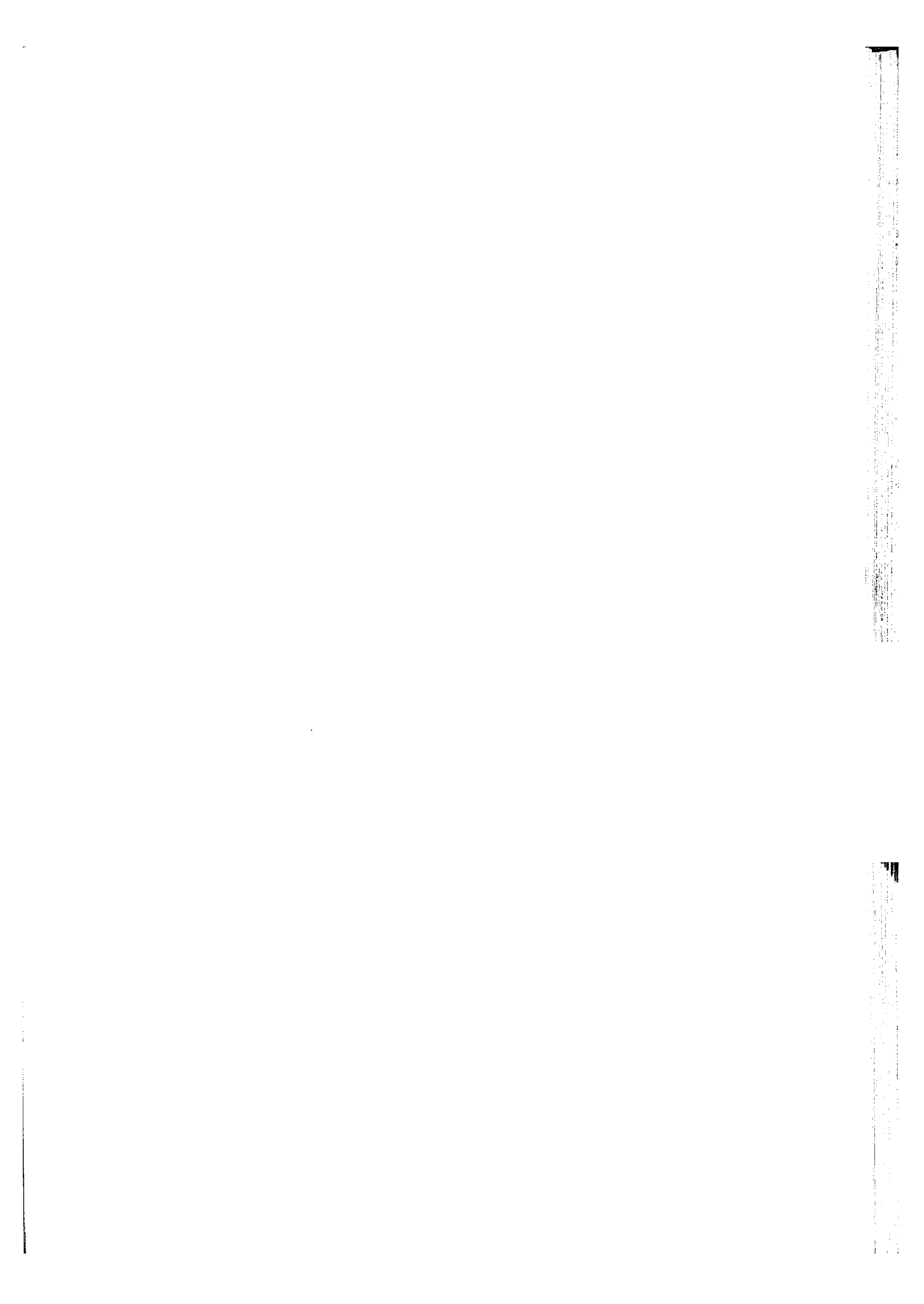
(٤٩) بكنجهام: المرجع السابق ص٢٠١.

(٥٠) بكنجهام: نفس المرجع ص٢٠١.

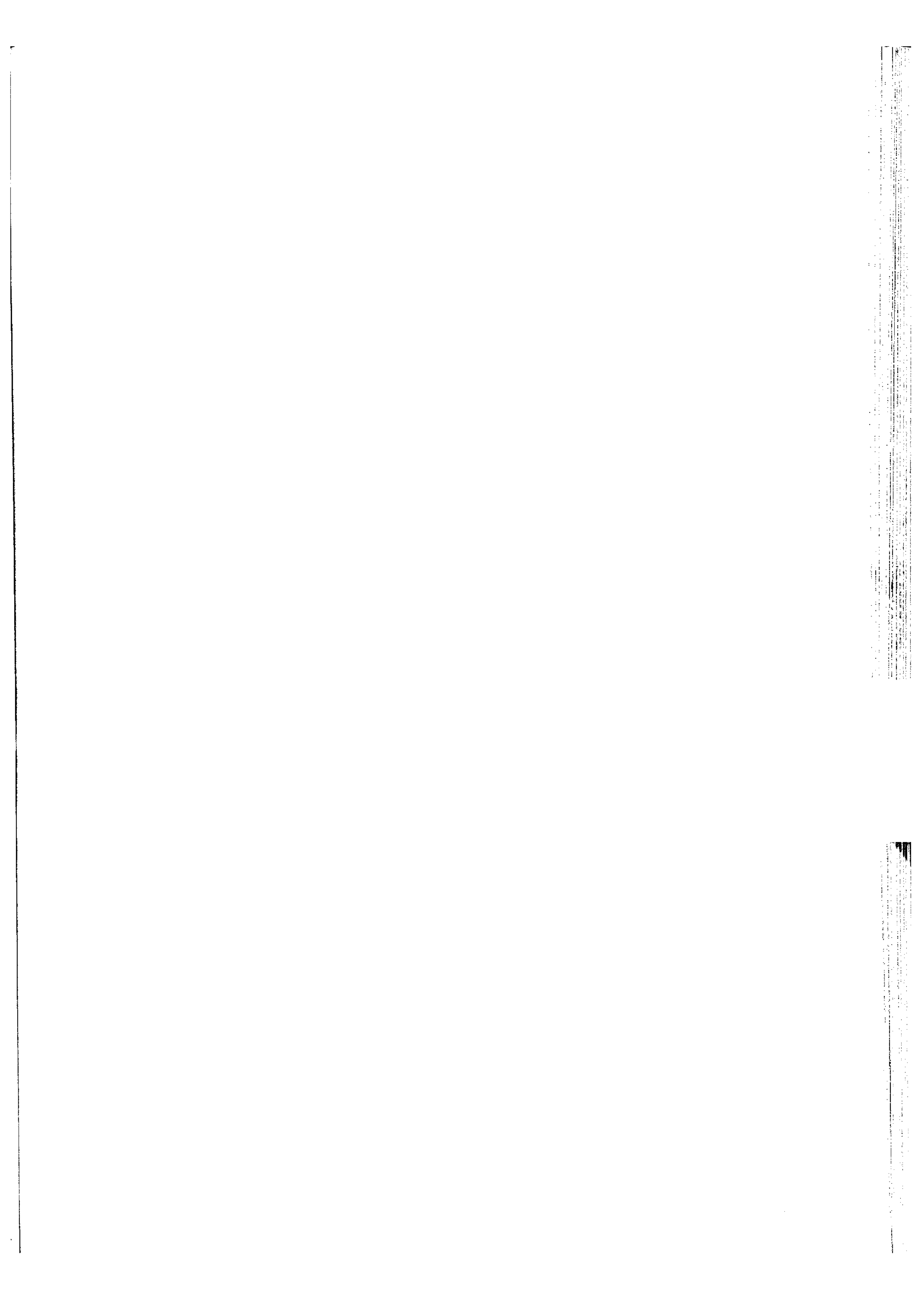
(٥١) Charles Belgrave: The Pirate Coast, P. 14

(٥٢) عائشة السيار: المرجع السابق ص٥٨.

(٥٣) عائشة السيار: نفس المرجع ص٥٨.



المراجع والمصادر



أولاً ـ المصادر:

١) حميد بن محمد بن رزيق: الفتح المبين في سيرة السادة البوسعيديين. وزارة التراث القومي والثقافة. مسقط ١٩٧٧.

٢) عبد الله بن خلفان بن قيصر: سيرة الإمام ناصر بن مرشد. وزارة التراث القومي والثقافة. مسقط ١٩٨٠.

٣) عبد القادر عبد الله العيدروس: النور السافر. القاهرة ١٣٠١هـ.

ثانياً ـ المراجع:

١) أمين سعيد: الخليج العربي. دار الكاتب العربي. بيروت.

٢) بدر الدين عباس الخصوصي (دكتور): دراسات في تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر. ذات السلاسل. الكويت ١٩٨٤.

٣) جون بي كيلي: بريطانيا والخليج. وزارة التراث القومي والثقافة. مسقط.

٤) ج. ج. لوريمر: دليل الخليج: القسم التاريخي. ترجمة وطباعة دولة قطر. الدوحة.

٥) جمال زكريا قاسم (دكتور): الخليج العربي عصر التوسع الأوربي الأول. دار الفكر العربي. القاهرة ١٩٨٥.

٦) جلال يحيى (دكتور): العالم العربي الإسلامي الحديث والمعاصر. المكتب الجامعي الحديث. الاسكندرية ١٩٨٢.

٧) خالد العربي (دكتور): الخليج العربي في ماضيه وحاضره. دار الجاحظ. بغداد ١٩٧٢.

٨) خلدون النقيب (دكتور): المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت ١٩٨٧.

٩) سليم طه التكريتي: المقاومة العربية في الخليج العربي. وزارة الثقافة والإعلام. دار الرشيد بغداد ١٩٨٢.

١٠) صلاح العقاد (دكتور): التيارات السياسية في الخليج العربي. مكتبة الأنجلو ـ المصرية. القاهرة ١٩٧٤.

١١) عبد الأمير محمد أمين (دكتور): المصالح البريطانية في الخليج العربي. مركز دراسات الخليج العرب. روي. مسقط ١٩٨٣.

١٢) عائشة السيار: دولة اليعاربة. وزارة الإعلام. دولة الإمارات العربية المتحدة. أبوظبي ١٩٧٥.

١٣) محمد عدنان مراد: صراع القوى في المحيط الهندي والخليج العربي. دار دمشق ١٩٨٤.

١٤) مصطفى عقيل الخطيب: التنافس الدولي في الخليج العربي ١٦٢٢ ـ ١٧٦٣. المكتبة العربية. بيروت ١٩٨١.

١٥) هيفاء عبد العزيز الربيعي (دكتورة): غزاة في الخليج. دار اكتب للطباعة والنشر. جامعة الموصل ١٩٨٩.

ثالثاً الدوريات العربية وبحوث الندوات:

١) أحمد بوشراب (دكتور): مجلة الخليج العربي. العدد (١) لسنة ١٩٨٤.

٢) بكنجهام: بعض الملاحظات عن البرتغاليين في عمان. ندوة الدراسات العمانية «حصاد» ج٦. وزارة التراث القومي والثقافة. مسقط ١٩٨٠.

٣) حسن إبراهيم (دكتور): ندوة تاريخ شرق الجزيرة العربية. لجنة التاريخ. الدوحة١٩٧٦.

٤) س. بوكسر: ملاحظات جديدة عن الصلات بين العمانيين والبرتغال. ندوة الدراسات العمانية. حصاد ج٦. وزارة التراث القومي والثقافة. مسقط ١٩٨٠.

٥) سليمان محمد الغنام (دكتور): بحوث مقدمة إلى ندوة مصادر تاريخ الجزيرة العربية. الجزء الثاني. قسم التاريخ. جامعة الرياض ١٩٧٩.

٦) عباس العصفور: بحوث المؤتمر الدولي للتاريخ ١٩٧٣/٣/٢٥ منشورات وزارة الإعلام. العراق ـ بغداد ١٩٧٩.

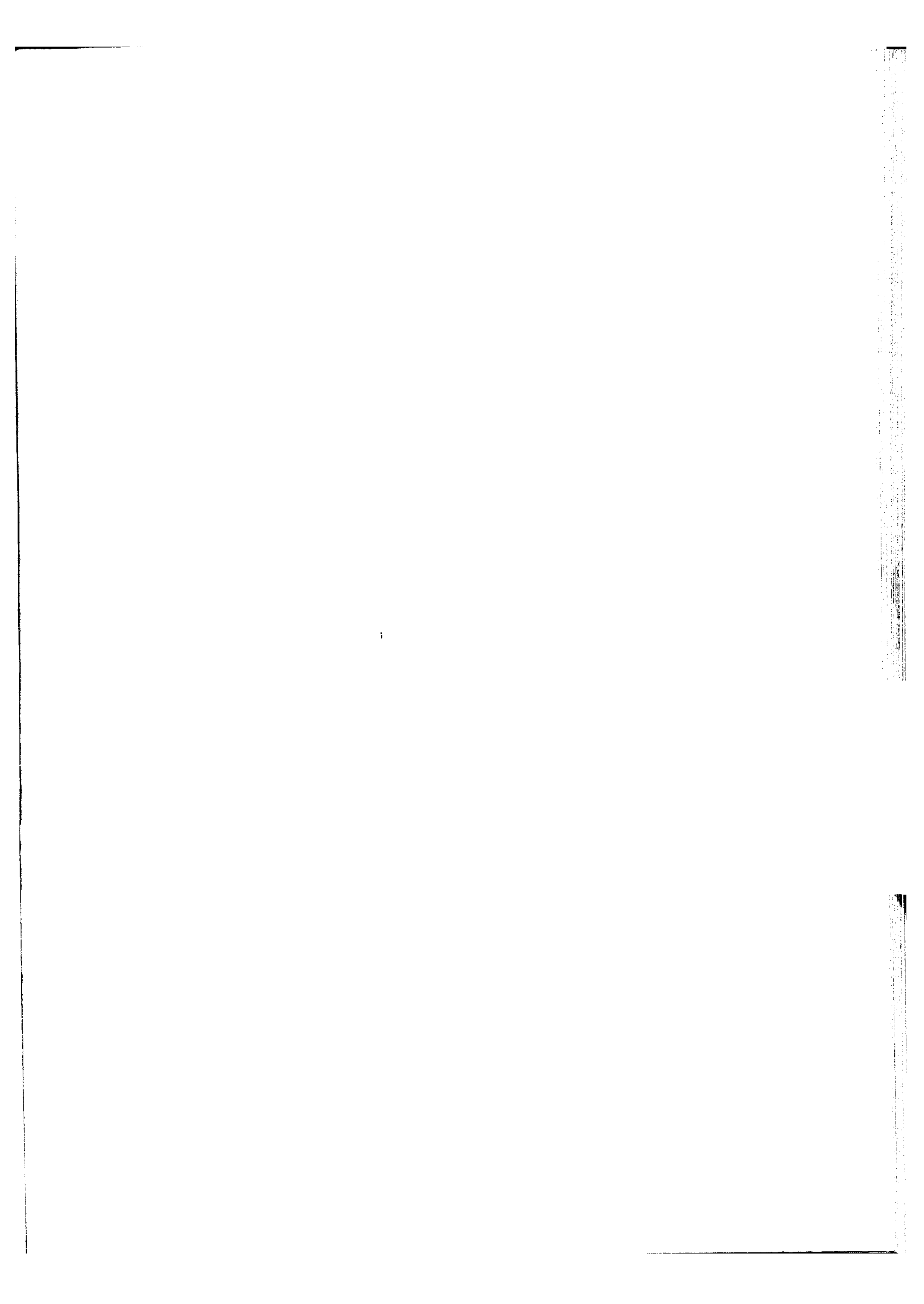
٧) عبد الأمير محمد أمين (دكتور): بحوث المؤتمر الدولي للتاريخ ١٩٧٣/٣/٢٥ منشورات وزارة الإعلام. بغداد ١٩٧٩.

رابعاً ـ المراجع باللغة الإنجليزية:

1) Bernaharda Grun: The Timetable of History, Atouchstone Book-New York 1979.

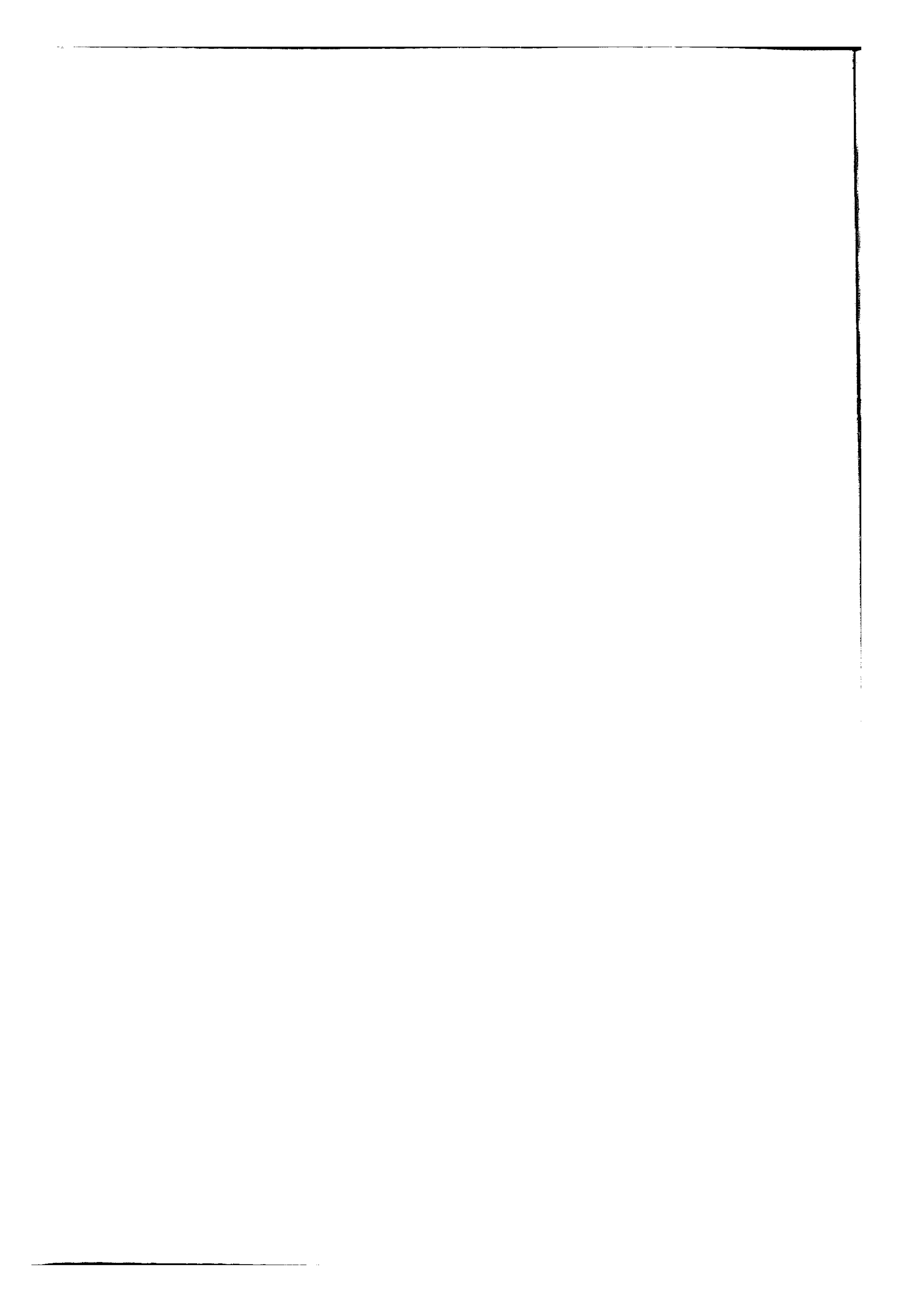
2) Charles Belgrave: The Pirate Coast, Librairie De Liban, Beirut, 1972.

3) Laurence Lockhart: Famous Cities of Iran, Published Walter Pearce & Co. Brentford, Middlesex 1939.



الفهرس





صدر للمؤلف

ابن ماجد الملاح الفلكي
أشراف حضرموت ودورهم في نشر الإسلام بجنوب شرق آسيا
الأفلاج في مدينة العين
الأقلية الإسلامية في بلغاريا
إمارة أبوظبي في عهد زايد بن خليفة
الأمن السياسي لدول مجلس التعاون
التاريخ المعاصر لدولة الإمارات العربية المتحدة
التدخل الفارسي في الشؤون العمانية
تطور السياسة الإيرانية تجاه البحرين
التطورات السياسية في دولة الإمارات العربية المتحدة
الحياة الإدارية في سنجق الإحساء العثماني
الحياة الفكرية في شرق الجزيرة العربية في العهد العثماني
سقوط الحكم البرتغالي في الخليج العربي
السلطان سعيد والعلاقات العربية - الأفريقية
السياسة العثمانية تجاه الخليج العربي
الصراع العثماني - البرتغالي في الخليج العربي
العلاقات العربية - الاسبانية
العلاقات العربية - الإيرانية
مشكلة الرعايا البريطانيين من التجار الهنود في قطر
الموجز في تاريخ الإمارات
الموقف البريطاني من الوجود العثماني في الإحساء وقطر

